

التأخر والتعثر في تنفيذ مشروع الحد من تلوث بحيرة القرعون موضوع القانون رقم 64/2016 والاعتمادات مجهولة المصير في المشاريع المنصوص عنها في القانون رقم 63 للعام 2016، اعتمادات مفقودة بين وزارة الطاقة والمياه ومجلس الانماء والاعمار والصرف الصحي هو الحاضر الوحيد!

اقر المجلس النيابي القانون رقم 63 تاريخ 2016/10/27 المتضمن (تخصيص اعتمادات لتنفيذ بعض مشاريع وأعمال الاستملاك العائدة لها في منطقة حوض نهر الليطاني من النبع الى المصب) 2017، على ان تنفذ هذه الاعمال خلال سبع سنوات تنهي في العام 2023،

وقد تضمن القانون رقم 63 تاريخ 2016/10/27 تخصيص اعتمادات بقيمة 1068 مليار ليرة لبنانية للقيام بمشاريع الصرف الصحي في حوض نهر الليطاني، على ان تنفذ المشاريع خلال مدة سبع سنوات.

وقد رصدت الاعتمادات للأعوام 2017 و 2018 و 2019 في قوانين الموازنة التي يبلغ مجموعها 350 مليار ليرة لبنانية، والغيث الاعتمادات المخصصة للعام 2020 بموجب قانون موازنة العام 2020، علما انه تم تأمين التمويل لمشاريع الصرف الصحي في الحوض الأعلى بموجب اتفاقيات هبات وقروض مستقلة اقرها المجلس النيابي.

وقد انقلب واقع تنفيذ القانون 63 من واقع صحي لإنقاذ النهر ورفع التلوث الى واقع مغاير يوازي هدر المال العام، نتيجة التأخر بتنفيذ مشاريع الصرف الصحي ومحطات التكرير من قبل الجهات المسؤولة عنها بموجب المادة الثانية من القانون 63 أي وزارة الطاقة والمياه ومجلس الانماء والاعمار، ما هدد صحة الناس وأدى الى انتشار الأوبئة في منطقة حوض الليطاني الأعلى وازدياد الامراض السرطانية هناك وفقا لما تشتهه ارقام وزارة الصحة العامة والدراسات العلمية المنشورة.

بالإضافة الى ذلك فقد رصد مبلغ 55 مليون دولار اميركي بموجب مشروع: "الحد التلوث في بحيرة القرعون" بناء على اتفاقية قرض لتمويل المشروع وقعت بتاريخ 2 أيلول 2016 بين الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والنشاط الرئيسي للمشروع هو بناء شبكات مياه صرف

صحي لتوصيل مياه الصرف المنزلي الى محطات التكرير. (90 % من ميزانية المشروع لبناء شبكات الصرف الصحي) وتنحصر منطقة عمل المشروع في قضائي زحلة والبقاع الغربي،

ولجهة القانون رقم 64 المتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض لمشروع "الحد من تلوث بحيرة القرعون" فقد خلص تقرير "المراجعة نصف المرحلية للمشروع" المنفذ من قبل فريق البنك الدولي في شهر آذار 2020 إلى أن التنفيذ العام للمشروع غير مرضٍ بالنظر إلى التأخير الكبير في تنفيذ المشروع. وحيث أن النشاط الرئيسي للمشروع هو بناء شبكات الصرف الصحي، كانت المؤشرات في آذار 2020 كالتالي:

- لم يتم إنشاء سوى 4% فقط من شبكات الصرف الصحي المقررة (18 كم من 441 كم).
 - لم ينفق سوى 6.3% فقط من الميزانية المتعلقة ببناء شبكات الصرف الصحي.
 - لم يتم وصل سوى 1,8% (168 منزل) من المنازل على شبكة الصرف الصحي من أصل العدد المحدد في المشروع والبالغ 9150 منزل.
- الا ان تأخر مجلس الانماء والاعمار في التنفيذ لم يثر اهتمام وزارة الطاقة والمياه التي انشغلت بتعيين عدد من المستشارين كخبراء في المشروع لدى الوزارة ومؤسسة مياه البقاع يتقاضون الرواتب بالدولار بمعدل يتراوح بين 4 و5 الاف دولار أميركي.

ازاء هذا الواقع يظهر التعثر في كافة المشاريع المتعلقة برفع التلوث عن نهر الليطاني والتي لا تسير وفقا لقوانين البرامج واتفاقيات القروض وضمن المهل المحددة والأصول القانونية، وبالتالي فان المهل الواردة في القانون 63 وكذلك في المراسلات الموجهة من مجلس الانماء والاعمار ومن وزارة الطاقة والمياه الى مصلحة الليطاني والى اللجان النيابية قد انقضت دون ان تقترب بتنفيذ أي من المشاريع الواردة فيها ودون ان تنتج عن أي تقدم في الاعمال تنفيذا للقانونين رقم 63 و64 واتفاقيات القروض ذات الصلة.

ثانياً: في التساؤلات المطروحة حول مصير هذه العقود وتمويلها والتي يجب ان يجيب عليها القضاء:

- ما هي الأسباب التي أدت الى تعثر تطبيق القانون رقم القانون رقم 63 تاريخ 2016/10/27 وما هي أسباب عدم المباشرة في تنفيذ مشاريع الصرف الصحي المنصوص عنها في القانون المذكور، وما هي قيمة الاعتمادات المحجوزة من هذه المبالغ المرصودة في الموازنات ذات الصلة، وماهي المشاريع التي نفذت من هذه الاعتمادات من تاريخ إقرار القانون خارج حوض الليطاني ولغاية مغايرة للغاية التي رصدت لأجلها هذه الاعتمادات.

- ما هو مصير اتفاقية المشروع فيما بين المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ومجلس الانماء والاعمار من أجل تنفيذ المشروع التعاوني "مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في عنجر ومجدل عنجر وقب الياس" بقيمة 26,495,107 يورو.
- ما هو مصير اتفاقية الهبة بين الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الانماء والاعمار والاتحاد الأوروبي ممثلاً بالمفوضية الأوروبية لتمويل مشروع "تمويل خدمات معالجة مياه الصرف الصحي للسكان الأكثر فقراً وهشاشة في لبنان" بقيمة 15,000,000 يورو.
- ما هو مصير اتفاقية القرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع استكمال منشآت الصرف الصحي في لبنان بقيمة 30,000,000 دينار كويتي.
- ما هو مصير اتفاقية الوكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الانماء والاعمار والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع مياه الصرف الصحي بالبقاع الغربي - المرحلة الثانية بقيمة 26,840,000 دولار أميركي.
- ما هو مصير اتفاقية المنحة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الانماء والاعمار والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع مياه الصرف الصحي بالبقاع الغربي - المرحلة الثانية - مساعدة فنية بقيمة 180,000 دولار أميركي.
- ما هو مصير اتفاقية الهبة بين البنك الأوروبي للتمويل ومجلس الانماء والاعمار للمساعدة الفنية من أجل دعم مشروع (المياه والصرف الصحي في جنوب لبنان) بقيمة 45,000,000 يورو.
- ما هو مصير اتفاقية القرض بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية بقيمة 25,000,000 دينار كويتي.
- ما هو مصير اتفاقية القرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي (مشروع مياه الشرب والصرف الصحي في بعلبك) بقيمة 43,530,000 دولار أميركي.
- ما هي أسباب تعثر مشاريع الصرف الصحي التي رصد لها مبلغ 50 مليون دولار أميركي بموجب مشروع: "الحد التلوث في بحيرة القرعون" بناء على اتفاقية القرض بين الجمهورية اللبنانية ممثلة

بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي ، والتي صدقت بموجب القانونين المتعلقين بالقرض (القانونين 64 و 65) للعام 2016.